التحليل و التوازن في المدرسة الكلاسيكية

النظرية الكلاسيكية ليست مدرسة قائمة بذاتها اي لا تنسب لعالم بذاته بل هي مجموعة من الافكار والطروحات لكم كبير من العلماء وبتجميع هذه الافكار تكونت لنا هذه النظرية وهي ممتدة ما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر ، والمدرسة الكلاسيكية جاءت على انقاذ المدرسة التجارية حيث ان هذه المدرسة تقوم على نظام السبائك (الذهب والفضة هما اساس الثروة)، وقبل التطرق الى التحليل فيه هذه المدرسة يجب التعرف على أهم روادها

اولا:رواد المدرسة الكلاسيكية:

1- آدم سميث

آدم سميث ولد سنة 1723 في اسكتلندا وعاش حياة بسيطة حيث درس في كل من " جلاسوا" و"اكسفورد " حيث عمل في سلك للتدريس الجامعي للأدب الانجليزي ثم الاقتصاد السياسي والفلسفة كما عاش لفترة طويلة بفرنسا سواء في باريس او مدينته تولوز حيث كان على صلة وعلاقة دائمة مع الغير الفيزيوقراط والاسيمافوليتر وقد وضع أدم سميث الأسس والإطار المتكامل للنظرية

- اسهامات ادم سميث في تطور النظرية الكلاسيكية

أ- الثروة : وتتمثل في مجموعة الأعمال والأموال المادية والمنتجات التي تصلح لإشباع الحاجيات الإنسانية ويتحصل عليها الإنسان من جهده وعمله المتواصل كما يرى آدم سميث أن حجم الثروة يتوقف على عدد السكان العاملين على قطاع الإنتاج ومعدل الإنتاجية للعامل حيث تعتبر الإنتاجية هي كمية الإنتاج لكل عامل خلال مدة زمنية محدودة

ب- تقسيم العمل : حيث اعتبره أساس ثروة الأمم كما إنتاجية كل عامل تتوقف على حسن تقسيم العمل والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتراكم رأس المال كما يؤدي تقسيم العمل إلى:

-زيادة مهارة كل عامل في العمل المخصص له.

-توفير الوقت عند الاشتغال من عمل إلى آخر.

-يساعد على تطوير المهارات لكل عامل ويزيد في الاختراعات العلمية.

ان آد م سميث كان من دعاة الحرية الاقتصادية ومن أكثر الناس معاداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي وحتى لو كان ذلك لمعالجة الأزمات الاقتصادية و قد أوضح آدم عيوب الفكر الاقتصادي للفيزيوقراط كما نقد مذهب التجاريين وسياستهم الاقتصادية ، نظرا لأنه كان من أشد المؤيدين لفكرة حرية التجارية الخارجية.

2-مالتس

يعتبر مالتس من خلفاء آدم سميث و هو صاحب نظرية السكان الشهيرة ، قد اشتهر بسبب مؤلفته

الخاص ببحث كيفية الموامة بين الإنتاج وعلاقته بالزيادة السكانية حيث اتضح فيه ان نمو الموارد الاقتصادية تزيد طبقا لمتوالية حسابية فيسما يتزايد عدد السكان طبقا لمتولية هندسية ولذا فان لم تتخذ الإجراءات التي من شانها الحد من هذا النمو المتزايد لعدد السكان فسؤدي الأمر بوصول المجتمعات الى الكوارث والمجاعات. فهو اول من تنبأ بحدوث أزمات اقتصادية.

3- دافيد ريكاردو

فقد كان رجل أعمال وسياسي وقد كان مؤلفاته اقتصادية اهمها مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب فضلا ان معظم كتاباته كانت لنقد آراء سميث.

فقد اصبح معروفا جدا بعد أن كتب مقالاته عام 1815 اثر انخفاض أسعار البيع على الأرباح وفي عام 1918 اصدر كتابة الثاني عن الاقتصاد السياسي والضرائب ولو نظرنا إلى الفكر الريكاردي لوجدنا ان له صدي عميق في عصرنا الحالي ولا سيما بالنسبة للمهتمين بنظرية القيمة ونظرية رأس المال

ايضا هو يميل الى المدرسة الطبيعية، بحيث اهتم بالريع .وان الارض هي اساس كل ثروة .

4-جون باتيت ساي 1767 – 1831

وهو اقتصادي فرنسي من مؤسسي الاقتصاد السياسي العام (يدرس قضايا بصيغة قانونية) وأفكاره هي بالأساس الدفاع عن الملكية الخاصة وما يميز الأفكار الاقتصادية العامة أنها تعترف بالأشكال الخارجية الظاهرة بينما تفتقر إلى المعرفة التي تطابق مع العلم والتجربة ؛وقد كان من المعارضين لتدخل الدولة في النظام الاقتصادي نذكر من بين أهم أفكاره:

***القيمة** :وهي تسمى بنظرية الخدمات وتنظر إلى الإنتاج الاجتماعي (الدخل القومي.(

نحتاج للعمل ثلاثة عوامل :الأرض ؛رأس المال والعمل والقيمة لاتتحدد بالعمل وإنما بالخدمات والنفع وان الخدمات لاتنتج عن العمل وحده بل عن رأس المال والطبيعة أيضا.

***نظرية الأجور** :لقد جاءت نظرية الأجور بناءا على تحليله لنظرية القيمة (الخدمات)حيث يقول أن مدا خيل مختلف الفئات في المجتمع تختلف باختلاف مشاركتها في صنع خيرات المجتمع وان هناك ثلاثة عوامل هامة هذا الصدر وهي :1-رأس المال 2-الأرض

العمل الرأسمالي :هو ما يملكه المساهم وينال ربحه بمقدار مشاركة رأس ماله في صنع خيرات للمجتمع.

صاحب الأرض :شارك أيضا في صنع هذه الخيرات وربع الأرض هو مكافاة عادلة ينالها لقاء ذلك.

العامل : يصبح الأجر هو المكافاة العادلة على ذلك المجهود الذي يقوم به في صنع تلك الخيرات ومنه نلاحظ أن نظرية العوامل الثلاث للنفقات جاءت لإثبات وجود انسجام بين الطبقات بحيث تنال كل طبقة حصتها العادلة لقاء مساهمتها في الإنتاج.

فقد جاء بما يعرف بـ "قانون المنافذ" كل عرض يخلق طلب موازي له، بمعنى ان السلعة في تركيبها تحمل أساس طلبها كما يقول بأن آلية الأسعار كفيلة بان تعيد السوق الى التوازن.

5-جون ستيوارت مل

يعتبر ستيوارت ميل احد أعضاء المدرسة التقليدية الانجليزية فضلا عن كونه من اكبر فلاسفة ومفكري القرن التاسع عشر ؛كما كان احد الاقتصاديين في هذا العصر وقد ظهر في الفترة التي كانت المدرسة التقليدية تمر بالغ فترات تاريخها وقد كان من أهم كتاباته مبادئ الاقتصاد السياسي عام وقد استعرض في هذا الكتاب جميع النظريات والآراء الخاصة بمفكري المدرسة الكلاسيكية مثل كل من ادم سميث ومالتس وريكاردو ؛وذلك من خلال وجهة نظرة الاقتصادية.

ويعتبر هذا المؤلف بمثابة تجميع لجميع مذاهب المدرسة التقليدية بحيث استخدم هذا الكتاب فيما بعد كموجز للاقتصاد السياسي استخدمته الأجيال المختلفة من طلاب علم الاقتصاد في انجلترا .

وبالرغم من اعتقاد ميل بوجود القوانين الإلهية –كما كان يعتقد البعض به ولذلك تساءل عما إذا كانت هذه القوانين تحكم بنفس الصرامة جميع المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

ومع ذاك كان ستيرات ميل من الاقتصاديين الذين ينادون بالحرية الاقتصادية كما كان يعتقد تماما في النتائج الايجابية والحيدة للمنافسة وكان يندد بأي عائق يعوق المنافسة الكاملة لان هذا في نظره كان معناه إفساد لعبة الحرية الاقتصادية مما يؤدي إلى أضرار المصلحة الاقتصادية العامة .إلا انه اعترف بان تدخل الدولة قد يكون ضروري في بعض الأحيان على أن يكون هذا قائم على التكامل بين عمل الأفراد وتدخل الدولة.

وجدير بالذكر أن جون ستيوارت ميل قد تأثر بآراء كومت comte وسان سيمون saint simoniens الاشتراكية ؛لذا حاول تطوير النزعة الفردية ؛السابق الإشارة إليها –التي سادت الفكر الحر ؛نحو الاشتراكية وذلك دون التوصل بينهما (فكرة الفردية وفكرة الاشتراكية)؛إلا انه حاول شرح أوجه الاختلاف بينهما.

6-الفريد مارشال:

يعتبر واحد من المفكرين الكلاسكيون الجدد الذي كان يركز الدراسة على جانب العرض ، وهو من الاوائل الذين ركزو على منحنى التكاليف في الآجال الطويلة كما قام بدراسة نظرية المنافع بالنسبة للمنتج والمستهلك.

7- والاراس:

أهم فكرة له هي اهتمامه بالتوازن الكلي للاقتصاد انطلاقا من التوازنات الجزئية له.فبالنسبة له يستحيل ان يحدث توازن كلي في الاقتصاد دون وجود التوازنات الجزية كاملة حيث اذا وقع خلل في احد الاسواق الجزئية يستحيل ان يخدث توازن كلي.

ثانيا: اهم فرضيات المدرسة الكلاسيكية

1 — **التشغيل التام:** يقوم التحليل الكلاسيكي على فرضية التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج خاصة منها عنصر العمل. وكنتيجة لذلك فهي لا تؤمن بوجود بطالة وإن وجدت فتعتبرها بطالة اختيارية حيث عنصر الإنتاج إن وجد في هذه الوضعية فيكون المالك لهذا العنصر هو الذي فضل عدم الشغل من

خلال رفضه توظيف عنصر الإنتاج بذلك المقابل (عائد عنصر ١الانتاج) الذي تحدد في السوق .

3—**الرشادة الاقتصادية:** ترى هذه المدرسة بأن كل الأعوان الاقتصادية تتصرف وفق الرشادة الاقتصادية وفقط وهذا من خلال المعرفة المسبقة لأوضاع السوق وبالتالي فالمنتجون يحاولون الحصول على أقصى الأرباح باقل التكاليف، والمستهلكون يحاولون الحصول على أقصى منفعة بأقل تكاليف أيضا.

4—**المنافسة الحرة والكاملة:** إن إيمانهم بفكرة المنافسة الحرة والكاملة. والمنافسة التامة معناها استمرار قوى السوق من عرض وطلب في العمل وفق آليات السوق وفقط وهي مستمرة إلى آخر مرحلتها.

5—**الحرية الاقتصادية** والتي أساسها فكرة "دعه يعمل دعه يمر" التي نادى بها آدم سميث تفرض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (حيادية الدولة) وهذا إذا سلمنا بالتحقق الدائم للمنافسة وكذا استنزاف كامل قوى السوق لطاقتها، كما جاء في الأساس السابق بل وأكثر من ذلك فإنهم يرون أن تدخلها سيعرقل النشاط الاقتصادي أي عرقلة قوى السوق من تأدية وظائفها.

6—**لمصلحة الخاصة أساس المصلحة العامة** : إنه وكنتيجة للفكرة السابقة بل وكأساس لها كذلك لن يكون هناك تعارض بين المصلحة الخاصة للفرد والمصلحة العامة مع تسبيق للأولى على الثانية. حيث من خلال تحقيق الفرد لمصلحته الخاصة ستتحقق المصلحة العامة للمجتمع.

7—**قانون المنافذ:** إن الكلاسيك يرون بأن الأوضاع في الأسواق تسير وفق قانون المنافذ الذي يرى بأن كل عرض إلا ويخلق طلبا موازيا له. حيث كل السلع التي تعرض (أو ستعرض) ستجد من يطلبها (أو سيطلبها) بما في ذلك مختلف عناصر الإنتاج.

8-المرونة الكاملة للأسعار: الفكر الكلاسيكي يقوم على فرضية المرونة الكاملة للأسعار حيث يعتقدون بأن كل الأسعار بما فيها الأجور (سعر عنصر العمل) هي قابلة للزيادة والنقصان (لانعدام وجود نقابات قوية). وهذه الفرضية تعد جد أساسية لتحقق أثر اليد الخفية.

يعرف بفكرة التوازن التلقائي للأسواق حيث يرون الأسواق متوازنة وإن حدث هناك اختلال فأن قوى السوق (العرض، الطلب، الأسعار) كفيلة بإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في وضعية التوازن المد طابقة مع وضعية التشغيل الكامل ومنه وكنتيجة لذلك لو حدث اختلال في توازن أي سوق من الأسواق فسيكون اختلالا ظرفيا وليس مزمنا.

9- **حيادية النقود:** تعتبر النقود وسيط للتبادل فقط وليست مخزن للقيمة، فأي زيادة في الكتلة النقدية يؤدي الى زيادة في المستوى العام للاسعار وليس العكس.

10- استحالة حدوث أزمات: وذلك يرجع الى قانون ساي للمنافذ حيث أنه يستحيل حدوث حالة عجز في الطلب او فائض في الانتاج نظرا لان كل عرض دائما يخلق طلبا مساويا له.

ثالثا: التوازن في التحليل الكلاسيكي

قبل التطرق الى التوازن في التحليل الكلاسيكي يجب معرفة شروط التحليل:

– التحليل يكون في الاجال القصيرة يعني ان التحليل ساكن.

– يقوم التحليل على الأبعاد الحقيقية وليست الابعاد النقدية

– مجموع التوازنات الجزئية يؤدي بالضرورة الى التوازن الكلي.

من هنا ننطلق في تحليل في المدرسة الكلاسيكية بما ان التوازن يكون في الاجال القصيرة ، فاننا ننطلق من أن دالة الانتاج تتأثر بعنصر العمل فقط لان تأثير رأس المال يكون في الاجال الطويلة، واستبعدنا التنظيم لانه عنصر جديد من عناصر الانتاج ، اما الارض فاستبعدت للانه في التحليل الكلاسيكي نجد انهم ينادون ويشجعون الدخول الى الصناعة وبذلك استبعدت الارض.

اذن العنصر الوحيد المؤثر في دالة الانتاج هو العمل. ولذلك من اجل الوصول الى التوازن يجب معرفة حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما، وبعد معرفة حجم العمالة يجب النظر الى السلع والخدمات واخيرا المستوى العام للاسعار الذي يحدده سوق النقد.

وعليه سوف نبحث على التوازن في سوق العمل ثم سوق السلع والخدمات وبعدها سوق النقد.

1– سوق العمل

أ– الطلب على العمل:

إن الطلب على العمل يمثل احتياجات المنتجين من العمال وهذا يرتبط بصورة أساسية بمعدل الأجرة الحقيقية والتي تمثل نسبة الأجر الاسمي إلى المستوى العام للأسعار ($\frac{W}{p}$) وهو يعبر عن القدرة الشرائية الفعلية للأجرة النقدية.

ورياضيا الطلب على العمل هو دالة في الأجر الحقيقي كما يلي: $Nd = f(\frac{W}{p})$

حيث أن هذه الدالة له خاصيتين هما:

1. هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل والأجرة الحقيقة
2. إن ميل الدالة سالب أي ($\frac{dNd}{\frac{dW}{p}} < 0$)

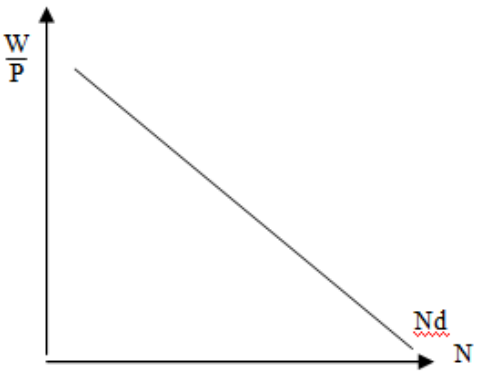

ويمكن توضيحها بيانيا كما هو مبين في الشكل المقابل

ويكون لها هذا الشكل لأن المنتج في النظام الرأسمالي يخضع لقاعدة تعظيم الربح ويتم الوصول إلى هذه الوضعية لما تتساوى التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي أي لما تتساوى الأجرة النقدية مع قيمة الناتج الحدي (MP)P=W)) وهذه العلاقة تعكس لنا معادلة الطلب على العمل حيث أن المنتج يتوقف عن التوظيف بمجرد الوصول إليها.

ب. عرض العمل:

ويقصد به كمية العمل التي يكون العمال على استعداد لتقديمها عند مستوى معين من الأجور السائدة في السوق. ومثل ما هو الحال عليه في الطلب على العمل فإن عرض العمل هو أيضا دالة في الأجرة الحقيقة ويمكن تمثيل دالة عرض العمل كما هو مبين في المقابل

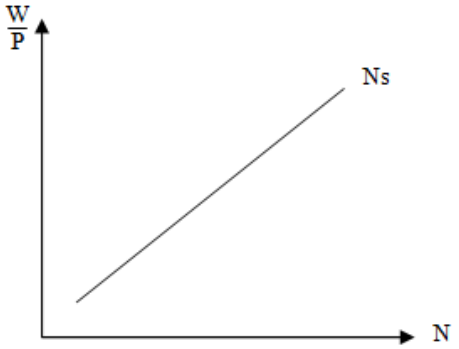

أما عن العلاقة الطردية بين عرض العمل والأجر الحقيقي فيمكن توضيحها كما يلي:

إن العامل عند عرضه للعمل يقارن بين شيئين العمل "التشغيل" والفراغ " عدم التشغيل" فكل ساعة من العمل تعني ضياع ساعة من وقت فراغ بالنسبة للعامل وأن الملاحظات حول سلوك العمال في سوق العمل أن مجتمع العمل يفضل الفراغ على العمل . لهذا لا بد وأن يكون هناك حافز مادي يشجع على العمل وحسب الكلاسيك فإن هذا الحافز هو الأجر وهو الذي يقوي العلاقة بين العامل والعمل ، أي كلما زاد الأجر زادت منفعة العمل وانخفضت منفعة الفراغ.

I-3. توازن سوق العمل:

يتم توازن سوق العمل في النقطة التي يتقاطع فيها منحى الطلب على العمل مع منحى عرض العمل وذلك كما هو موضح في الشكل المقابل.

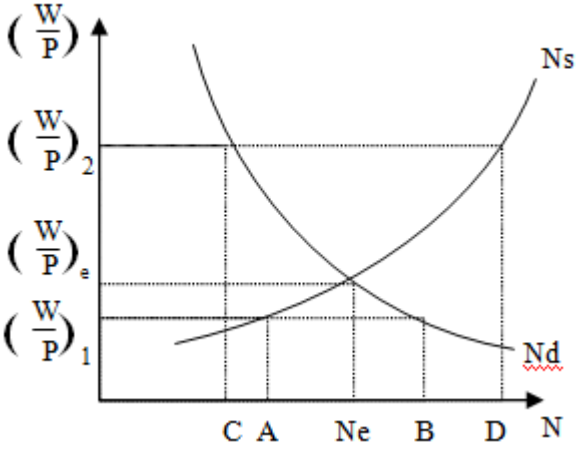

الاوضاع الاختلالية في سوق العمل.

نلاحظ من الشكل أنه عند معدل الأجر الحقيقي $(W/P)_1$ الطلب على العمل أكبر من العرض ، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص في عدد العمال القادرين على العمل ويقدر هذا العجز بالمقدار "A–Ne" وهنا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين من أجل توظيف العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية وهذا يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي (بافتراض ثبات الأسعار) أما إذا كان معدل الأجر الحقيقي هو السائد $(W/P)_2$ فإن عرض العمل يكون أكبر من الطلب

عليه وهذا ما يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية تتمثل في المقدار "Ne–D" ومن أجل القضاء على هذه البطالة لابد من العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض ثبات الأسعار) وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي، وهكذا نلاحظ أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع العرض عليه وهي نقطة التقاطع وهي نقطة التوازن حيث تحدد لنا الأجر الحقيقي التوازني وكمية العمل التوازنية .

ومما تجدر ملاحظته هو أن حجم العمل ومعدل الأجر الحقيقي في التوازن هما نفسهما حجم العمل ومعدل الأجر الحقيقي في الاستخدام الكامل .

– ولو عدنا الآن إلى الشكل السابق وافترضنا أن الأجر الحقيق قد ارتفعت من $(W/P)_1$ إلى $(W/P)_2$ فإن هذا يعني التحول من حالة عجز في العمل بالمقدار "A–B" إلى حالة بطالة إجبارية بالمقدار "C–D" وذلك نتيجة عدم كفاية فرص العمل . وفي مرحلة ثانية ولو افترضنا انخفاض الأجر الحقيقي من $(W/P)_2$ إلى $(W/P)_1$ فإن البطالة الإجبارية تزول وتظهر مكانها بطالة اختيارية حيث أن المقدار " C–Ne " يكون في حالة العمل لأنه يتقاضى أجر أكبر مما كان يطلب أما المقدار " Ne–D" فيكون عاطل عن العمل اختياريا لأنه إذا رغب في العمل لكان له ذلك ولكنه سوف يتقاضى أجر أقل مما كان يريد أي يتقاضى أجر التوازن.

2– تحديد حجم الإنتاج التوازني :

حيث يتم تحديد حجم الإنتاج التوازني انطلاقا من دالة الإنتاج والتي تمثل في إنتاج هذه الكمية ويمكن كتابتها كما يلي : $y = f(N,K \dots)$

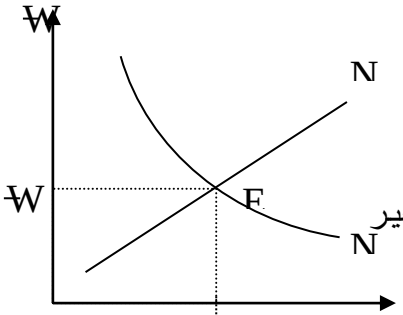

حيث y: يمثل الإنتاج

N–K: هي عوامل الإنتاج (العمل + راس المال)

وبما أنه في الأجر القصير يكون العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المتغير بينما كل عوامل الإنتاج الأخرى التي تحدد دالة الإنتاج تبقى ثابتة فهذا يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط وبالتالي تصبح دالة الإنتاج السابقة على الشكل التالي :$y = f(N)$

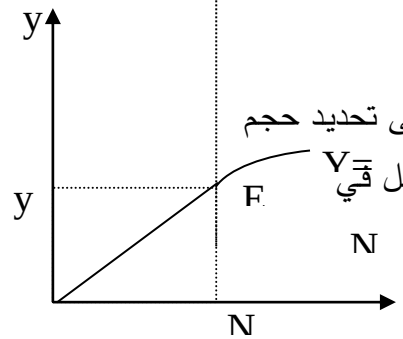

هذه الدالة تشير بأن الإنتاج دالة تابعة للعمل وهذا يعني أنه عندما نتوصل إلى تحديد حجم العمل في سوق العمل فإنه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرة وذلك بتعويض حجم العمل في دالة الإنتاج.

ويمكن إيجاد حجم الإنتاج في التوازن بيانيا كما في الشكل المقابل ويلاحظ من الشكل أنه عندما يتحقق التوازن في سوق العمل وهو ما تمثله

النقطة E فإن حجم الإنتاج "y_e " يتحقق مباشرة بشكل تلقائي.

2- توازن في سوق السلع الخدمات : الناتج المحلي =الدخل=الانفاق

يكون هذا الاخير في الحالة توازن متى كانت الجهة المقابلة التي تقوم بعملية الانفاق يعطى حجم السلع و الخدمات و المتسربة .

لأجل تفادي حجز مطابقة العرض الكلي و الطلب الكلي أي الناتج و الإنفاق يقولون بأنها حالة عرضية (مرحلية و جزئية) جزئية لا تصيب الاقتصاد ككل و إنما تحصل سلعة أو سلعتين أو خدمة أو خدمتين .

قانون ساي : يتلخص قانون ساي في كون أن كل عرض يخلق طلب موازي له ، أي ان السلعة المنتجة تحمل مبررات طلبها و استهلاكها و من مبادئه :

1-**مبدأ الرشادة الاقتصادية** : المنتج يستحيل أن ينتج سلعة لا تستهلك و من جهة المقابلة فالمستهلك يستحيل أن يستهلك ما لا يحقق له إشباعه و هذا يؤدي إلى التقاطع المصلحتين و استهلاك السلع المنتجة .

2- النقد وسيلة للتبادل : الأفراد حال تحصلهم على نقودهم سيحولها إلى سلع و خدمات و بالتالي فالدخول تقوم بعملية امتصاص السلع و الخدمات، أساس قانون ساي يقوم على أن السلعة هي أساس التبادل (اقتصاديات المقايضة) : إذن قانون ساي يقدمه الكلاسيك كمبرر.

ما هي الآلية (الكيفية) التي يتحرك بها قانون ساي في الواقع ؟

عرض السلعة x يقابله طلب السلعة z,y $O_x=D_Y+D_Z+\ldots\ldots\ldots\ldots+D_n$

بمعنى ان عرض السلعة y له نفس الحظوظ في الطلب على السلع الأخرى كل على حدى (مبدأ شروط المنافسة التامة). $O_{Y=}D_X+D_Y+\ldots\ldots\ldots\ldots+D_n$

مفترض طا وقع احتلال في الجانب العرض بمعنى زيادة عرض السلعة x أي : $O_{X=}O_Y$

ما ذا لو حدث اختلال عرض السلعة x لا يقابل عرض السلع y إذن سوق السلع و الخدمات في حالة الاختلال الجزئيO_Y $\neq Ox$

بما ان الاقتصاد في حالة استخدام تام مثلا الاقتصاد ككل يتكون من ثلاث عوامل الإنتاج المترتبة في السنة الأولى هو Y_1 و السنة الثانية Y_2 و السنة الثالثة Y_3

ما هي الطروحات التي ينطلق منها الكلاسيك لتبرير حدوث التوازن؟

عرضنا ان حدث اختلال في السوق السلع و الخدمات ان آلية الأسعار كفيلة بان تعيد الاقتصاد إلى التوازن ،زيادة عرض السلعة Y يؤدي الى انخفاض في اسعارها وبتالي تراجع في أرباح المؤسسات.

–ان زيادة عرض السلعة x يؤثر في أسعارها بتراجع الإنتاج و بالتالي جزء من الشركات ستخرج من الدورة الإنتاجية و ستتحول إلى إنتاج السلعة Y و بالتالي يزيد التغير في السلعة X و يقل التغير في السعر Y و بالتالي يعود الاقتصاد إلى حالة التوازنات .

–نقد يوجه للكلاسيك بعدم ثبات و صحة فرضية ساي حيث يقول الفريد مارشال بان الافراد بطبعتهم يميلون للادخار .

كذلك كارس ماركس : يقول بان هناك نظرية الاستهلاك المتناقص مثال : فرد يأخذ اجر في العام الأول 1000ون =y_1 ← C=500

و في العام الثاني 2000 ون= Y_2 ←زاد استهلاكه ←C=800

كلاهما زاد لكن بنسبة التغير في الاستهلاك اقل منها في الدخل

–نفرض انه في العام الثالث 4000ون=Y ← C=1000 نلاحظ أن هناك زيادة D_C=200 .D_y=2000

– ما هو البديل الذي يطرحه الكلاسيك بعد ما فقد صلاحيته ؟

و بما ان الفريد مارشال كلاسيكي فقد اقرو بضرورة وجود الادخار و انطلاقا من هنا ظهرت النظرية : الادخار و الاستثمار و الفائدة S, I, i

في هذه النظرية يعرف سعر الفائدة على أنه عائد الانتظار أو الحرمان والتضحية نتيجة امتناع الفرد عن الاستهلاك وتخصيص جزء من امواله فترة من الزمن في شكل مدخرات.

أ. **الادخار** : و هو دالة في الأسعار الفائدة $S = f(i)$

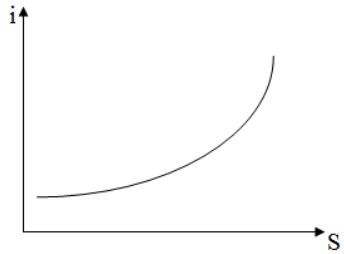

و العلاقة بينهما هي علاقة طردية حيث يزيد الادخار اذا كان سعر الفائدة مرتفع وفق منحنى بياني :

اذن فالادخار هو عرض للموارد المالية ، و اعتبره الكلاسيك فضيلة اقتصادية

–في جهة المقابلة اذا كان عرض كبير كان الطلب كبير ألا و هو الاستثمار

ب. **الاستثمار** : تتحدد حجم الاستثمارات و تتعلق بسعر الفائدة

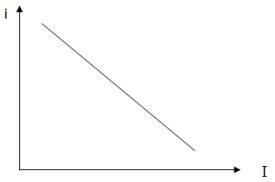

اي أن الاستثمار دالة في اسعار الفائدة I=f(i)

و طبيعة العلاقة بينهما هي علاقة عكسية .كلما زادت اسعار الفائدة كلما انخفضت حجم الاستثمارات.

– يكون الاقتصاد في حالة توازن متى كانت الموارد المالية عرضا و طلبا متساوية : حجم راس المال الموظف في شكل استثمارات سيتولد عنه حجم من السلع و الخدمات و اي توسع في الاستثمارات سيتبعه

توسع في تشغيل عناصر انتاج جديدة و تتحصل على دخول جديدة .أي اذا وجهت كل المدخرات الى استثمارات حدث التوازن في هذا السوق

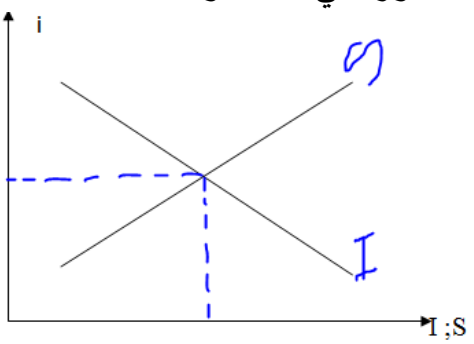

3- توازن سوق النقد:

الانتاج (التوازن) يقوم على ابعاد حقيقية ، وضعية التحليل في الاجال القصيرة، الاقتصاد في حالة تشغيل تام.

النقد وسيلة للتبادل وليس مخزن للقيمة ، فما هو دور النقود اذن؟

حسب التصور الكلاسيكي أنهم يفصلون بين الأبعاد الحقيقية (نظرية القيمة) والأبعاد النقدية (نظرية النقود) في هذا الإطار حاول أن يجيب الكلاسيكي حول مجموعة من الطروحات لتحديد دور النقد في النشاط الإقتصادي عن طريق أول إجابة أو طرح وهي :

أ* **صيغة فيشر « معادلة التبادل »** : تترجم واقع بسيط أين تتم عملية المبادلة بين البائع الذي يقدم سلعة أو خدمة والمشتري الذي يقدم سعر ويكون الإقتصاد في حالة توازن متى كان حجم كمية النقد المقدمة يساوي كمية السلع والخدمات المتحصل عليها .

حيث صيغة فيشر هي MV=PT

M : هي كمية النقد المعروضة

V : سرعة تداول الوحدة النقدية لأجل أداء المعاملات أو هي عدد المرات التي تصرف فيها الوحدة النقدية خلال فترة زمنية عادة سنة.

P : سعر المعاملات

T :حجم المعاملات

يفرض فيشر أن حجم المعاملات ثابت (T) ،كون أن الإقتصاد في حالة تشغيل تام إذن حجم المعاملات المنتجة في إطار هذا الإقتصاد ستكون ثابتة . نفرض أن الإقتصاد ككل يتكون من ثلاثة عناصر

3عناصر ← (y ,z .x) لأن الاقتصاد في حالة تشكيل تام

3عناصر ← (x. y,z) بمعني جميع عناصر الإنتاج مشغلة

ومن ذلك استنتج سرعة تداول الوحدة النقدية ستكون ثابتة بالضرورة مثال :البنك المركزي يصدر 1د وبثقة وحجم العمالة في الإقتصاد ثابت يتكون من x .z.y فنبحث عن عدد المرات التي يصرف فيها 1د لاجل أداء المعاملات (سرعة التداول) خلال فترة زمنية

نقدم 1 د كأجر للشخص يقتني به السلعة x فيقدمه للبائع، والبائع بدوره سيقضي به حاجته حيث يقتني السلعة الثانية y أي صرف 1د للمرة الثانية والبائع الثاني بدوره بيقتني به السلعة z وهكذا تبقى الدورة تدور (خلال فترة زمنية).

بما ان T ثابت $\bar{T}$ فإن V ثابتة $\bar{V}$ فما هو الأثر المترتبة على زيادة النقود للإقتصاد ككل؟

لنا MV=PT M=(T/V) .P M= $(\frac{T}{V})$ .P

ماهي العلاقة بين كمية النقد وسعر المعاملات؟

فهي علاقة طردية تناسبية حيث أن التغير الذي نجده في P بنفس المقدار الذي زادت به الكتلة النقدية

بمعني يزداد P**Δ**. $(\frac{\bar{T}}{V})$ =M **Δ**

M وP بنفس القيمة (مثلا 10،10)

إذا الزيادة الحاصلة في كمية النقد لا تؤدي الى زيادة الانتاج وانما تؤدي الى زيادة الأسعار

M D1.2.3=T=D x. y . z

P_1 P_2 P_3

في الحالة العادية كان يستهلك مثلا x وy

عند زيادة الأجر سيزيد من إستهلاكه حيث يستهلك x.yوZ وعندما يزيد الطلب على السلع ستزداد أسعارها .

أي $\bar{T}$:D1.2.3 M+DM=M_1

x. y . z

P_A P_B P_C

من خلال فيشر نجد أن

T : لم تحدد لنا طبيعة السلع هل هي حقيقية (سلعة) أو غير حقيقية (غير سلعية) فيشر لم يستثني السلع الغير قانونية (مثل المخذرات..)

ونقد من بعد فيشر مفكرون آخرون وأدخلوا تعديلا على معادلة التبادل وذلك بحساب y الدخل الحقيقي (حجم السلع والخدمات) بدلا من حجم المعاملات.

اعتبر P بالنسبة لفيشر فهو كل المعاملات فهو لم يستثني اسعار السلع الوسيطية فتم تعويضه بالمستوى العام للأسعار (سعر المنتجات الجديدة)

واصبحت صيغة المبادلة بالطريقة التالية MV=Py هذه الصيغة تعرف بـ: صيغة سرعة دوران الدخل

M: كمية النقد المعروضة

V: سرعة تدوال الوحدة النقدية كجزء من الدخل أو عدد المرات الإستحاب الدخل حيث احسب عدد المرات التي تتداول فيها السلع الوسيطة والغير قانونية لهم انها تصرف فيها الوحدة النقدية.

دخل حقيقي يصرف على السلع القانونية

2-مثلا تصرف الوحدة النقدية على السلع x . y . z والسلعة المهربة H

حيث نحسب . y . z بينما H فهي لاتحسب إذن سرعة الدوران =3

طبيعة التحليل الكلاسيكي نقوم على عوامل حقيقية وكذلك يجب البحث على كمية النقد الحقيقية $\frac{M}{P} = \frac{y}{V}$

كمية النقد الحقيقية هي $\frac{M}{P}$ تتناسب طردا مع الدخل الحقيقي y

كمية النقد الحقيقية هي تتناسب عكسا مع سرعة تداول الوحدة النقدية V

R= $\not{f}$ (M)

نظرية الأرصدة النقدية : نظرية مدرسة كمبردج

شارك في تطويرها بتغير مجموعة من العلماء على رأسهم كل من ألفريد مارشبال وبيجو حيث ركزا الدراسة على جانب الطلب وحاولوا الاجابة على السؤال التالي وهو

لماذا يطلب الأفراد النقود ؟(ماهي الأسباب التي تجعل الأفراد يطلبون النقود سائلة وهما يعتبران أن النقود هي مخزن للقيم)؟

وفقا لهذه النظرية فإن كمية النقود لا ترتبط بحجم المعاملات الاقتصادية , بل ترتبط بمعدل الدخل النقدي بحيث أن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كنسبة من دخولهم في صورة نقدية سائلة مخصصة للإنفاق ستؤثر على حجم الإنتاج وبالتالي على المستوى العام للأسعار . بمعنى أن هذه النظرية قامت بتفسير التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار من جانب الطلب على النقود وليس من جانب العرض.

والصيغة الرياضية لمعادلة كمبردج تأخذ الشكل التالي :

MV=Y

حيث أن : Y :الدخل النقدي

فإذا كانت $K=\frac{1}{V}$

وهي مقلوب سرعة التداول وتسمى بالتفضيل النقدي.

ويقصد بها : النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من الدخل في صورة أرصدة نقدية سائلة وبالتالي فإن:

$$M=KY$$

فإذا زادت الأرصدة النقدية السائلة أدى ذلك الى انخفاض حجم الناتج وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار والعكس صحيح.

رابعا: تقييم المدرسة الكلاسيكية

– من الخطأ الاعتقاد بوجود تشغيل كامل ، حيث اثبتت ازمة 1929 وجود تشغيل ناقص وعدم توفر مناصب شغل، اي وجود بطالة اجبارية نتجت عن الكساد العظيم فقامت الشركات والمؤسسات بتسريح عدد كبير من العمال.

–عدم قابلية الاجور للانخفاض المستمر وذلك لانه يوجد حد ادنى للاجور تحدده الدولة والنقابات العمالية ولا يرضى العامل باجر اقل منه، ويختلف هذا الاجر من دولة لاخرى.

–رفض فكرة تدعيم السياسة الاقتصادية الحرة ورفض تدخل الدولة في سير النشاط الاقتصادي لان الواقع يخالف ذلك في الحياة العلمية

– رفض فكرة ان كل عرض يخلق طلب موازي له وذلك لانه فقد مبرراته بنشوء ازمة 1929.

– رفض فكرة حيادية النقود، لان النقود قد تكون ايضا مخزن للقيمة

– رفض فكرة أن ا لانتاج يقوم على ابعاد حقيقية وليست نقدية.

اذن مما سبق نجد أن المدرسة الكلاسيكية فقدت مبرراته بحلول ازمة 1929 وحاول المفكر كينز حل هته الازمة بمجموعة من الاقتراحات وهذا ما سنتطرق اليه في الفصل الموالي.